جامعة بني سويف
كلية الاداب
قسم علوم المعلومات

المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات حول :

اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات: الفرص والتحديات

١٠-١١ أكتوبر ٢٠١٧

مداخلة بعنوان:

واقع التجارة الالكترونية في الجزائر بين الطموحات والعقبات

من إعداد:
د.محفوظ مراد
جامعة البليدة ٢

رغم التّطوّر الكبير والسريع الذي شهدته الجزائر، خلال السنوات الأخيرة، في استخدام التكنولوجيات الحديثة، إلاّ أن ذلك لم ينعكس على كلّ مناحي الحياة اليومية للجزائريين، ومنها المعاملات التجارية التي مازالت محتشمة، في كثير من الأحيان، إلى الأنماط التجارية التقليدية، في ظلّ حضور محتشم للمعاملات الإلكترونية التي تختصر وتسهّل العمليات التجارية. فبعد أكثر من عقد من بدء الحديث عن الشروع في تطوير نظم الدفع الإلكتروني، مازالت التعاملات النقدية هي سيّدة الموقف. ورغم المحاولات الحثيثة للاستفادة من الانترنت في عالم التجارة، والتجارب العديدة التي ظهرت في هذا المجال، إلاّ أن التسوّق الإلكتروني واقتناء السلع بكبسة زرّ مازالا بالنسبة لغالبية الجزائريين مجرّد حلم قد لن يتحقّق غدًا.. فمن هنا يمكن لنا طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع التجارة الالكترونية في الجزائر تحت ظل الاقتصاد المبني على المعرفة؟ وماهي العراقيل التي تحول دون تطورها ؟.

ومن أجل معالجة الإشكالية قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول:

مفهوم التجارة الإلكترونية

المحور الثاني:

واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر

المحور الثالث:

العقبات التي تواجهها التجارة الالكترونية في الجزائر

التجارة الإلكترونية هي تنفيذ وإدارة الأنشطة التجارية المتعلقة بالسلع والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الإنترنت أو الأنظمة التقنية المشابهة.

- يجب أن نفرق هنا بين مصطلحين هامين هما:
- التجارة الإلكترونية .
- الأعمال الإلكترونية .

حيث نجد أن مجال الأعمال الإلكترونية هو مجال أوسع من التجارة الإلكترونية فيتخذ نشاط الأعمال الإلكترونية الأنشطة الإدارية والإنتاجية والمالية والخدمية كافة، بينما يقتصر مجال التجارة الإلكترونية على مجال البيع والشراء للسلع والخدمات عبر الإنترنت.

ويمكن أن نقسم التجارة الإلكترونية إلى عدد من المعاملات حسب طبيعة المتعاملين:

١ - تعامل بين شركة تجارية وشركة تجارية أخرى:
٢ - تعامل بين شركة تجارية وحكومة:
٣ - تعامل بين شركة تجارية ومستهلك فردي:
٤ - تعامل بين حكومة ومستهلكين:
٥ - تعامل بين مستهلك ومستهلك:
٦ - التجارة الإلكترونية داخل مجال
٧ - التجارة الإلكترونية في غير مجال الأعمال:

البنية التحتية للتجارة الالكترونية

ـ الأجهزة وتتضمن:
أ ـ حواسيب آلية ومخدمات
ب ـ مسيِّر وموجه المعلومات
ج ـ كابلات وتقنيات حديثة للاتصالات

البرمجيات: وتتضمن:
أ. برمجيات التشغيل
ـ ب .برمجيات الاتجار بالإنترنت.
بالإضافة إلى حزم برمجيات التجارة الإلكترونية (وهي عبارة عن برمجيات خاصة تسمح بإتمام عمليتي البيع والشراء الآني عبر الإنترنت).

مقدمو خدمات التوصيل بالشبكات العامة المفتوحة (كالإنترنت) ويعني بذلك الجهات التي تقوم بتوفير خدمة الإنترنت في الدول.

الخدمات المخولة:وهي خدمات تتعلق بإتمام الصفقة التجارية كالإعلان وطرق الدفع والتسليم وخدمات التحقق من الأهلية.

السبل العامة لإعتماد التجارة الإلكترونية

تعتمد أي دولة على أربعة سبل لإنجاح ونشر التجارة الإلكترونية ، نوضحها كمايلي :

أ- **السبل التشريعة**

بناء نظم تشريعية و تنظيمية تحكم التجارة الإلكترونية مع دعم البيئة اللازمة لها بإدخال تعديلات على التشريعات القائمة ،.

ب- **السبل التكوينية**

إن إعتماد التجارة الإلكترونية في أي دولة يجب أن يقوم بواسطة إطارات مختصة في التكنولوجيا الإلكترونية ، وخاصة الإعلام الآلي بكل توابعه .

ت- **السبل الإقتصادية**

إن أهم السبل لإعتماد التجارة الإلكترونية هو السبل الأُقتصادية لتأثيرها المباشر في قرار إعتماد التجارة الإلكترونية كخوصصة قطاعات الاتصال وتخفيض الرسوم الجمركية على تكنولوجية المعلومات:و تحديث أساليب الدفع بإتباع الأساليب الالكترونية وإنشاء الشبكات المصرفية الألكترونية

ث- **الأساليب الحمائية** .

يجب التفكير في قوانين تحمي المستهلك الجزائري لتفادي شعوره بعدم الأمان في التعامل في التجارة الإلكترونية

الاثار الاقتصادية للتجارة الالكترونية:

١-تعمل التجارة الإلكترونية على تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية بين المنشآت بفعل دخول المعرفة والمعلومات كأصل مهم ورئيس من أصول رأس المال.

٢-ـ تعمل التجارة الإلكترونية على زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي بسبب الكفاءة في عرض السلع والخدمات وتقليل القيود للدخول إلى الأسواق والمقدرة العالية بالحصول على المعلومات اللازمة.

٣-إتاحة الفرصة أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة للنفاذ إلى أسواق جديدة لتصريف منتجاتها وكسر احتكار المنشآت الدولية الكبيرة لهذه الأسواق.

٤-ستؤدي التجارة الإلكترونية إلى الاستغناء عن بعض الوكلاء والمتاجر سواء متاجر البيع بالجملة أو التجزئة.

واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر:

أن الجزائر مقبلة في المستقبل القريب على إصدار قانون خاص بالتجارة الالكترونية بحكم الالتزامات الدولية التي يفرضها الاندماج العالمي ورغبة الجزائر في اللحاق بركب التطور في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والاستفادة من المزايا التي تتيحها التجارة عبر الانترنيت علما أن عدة دول عربية كتونس ،والامارات العربية المتحدة، والسعودية، و مصر قطعت أشواطا هامة في المجال التشريعي الخاص بتقنين التجارة الالكترونية.

ملامح التجارة الالكترونية في الجزائر

تجدر الإشارة إلى أن أول من أسس شركة تجارية خاصة بتزويد الإنترنيت في الجزائر هو يونس قرار الملقب بـ "بيل غايتس الجزائر" و الذي قام بمغامرة فريدة من نوعها عندما استغلال فراغ القانوني في مجال توريد الانترنيت حيث استورد في ١٩٩٧ تجهيزات خاصة بشركة"جيكوس" متعلقة بربط الناس بالانترنيت بشكل جماهيري

وبحلول عام ٢٠٠٠ فاق عدد الشركات الخاصة التي ترغب في الاستثمار في هذا المجال عشرين شركة غير أن شركتين فقط فرضت أأنفسهما في السوق ويتعلق الأمر بـ " إيباد " و"جيكوس". مليون أنترناتي في الجزائر يمثلون قاعدة التجارة الالكترونية .

ثم جاءت تجربة موقع "واد كنيس"، الذي استمدّ تسميته من سوق "واد كنيس" الشهيرة بالجزائر العاصمة، عام ٢٠٠٦، كمغامرة خاضها خمسة شبّان من بلدية القبة بالعاصمة لم تتجاوز أعمارهم آنذاك العشرين سنة، لعرض المنتجات الحديثة والقديمة بمختلف أنواعها للبيع أو الإيجار على الانترنت، قبل أن يحتلّ المرتبة الأولى في الجزائر من حيث الانتشار

وهناك تجربة أخرى وهو موقع "أشريلي" الذي يعرض سلعًا استهلاكية ويقوم بتوصيلها إلى الزبائن،وتقوم فكرة الموقع على عرض السلع وتوصيلها إلى عنوان المتعامل بنفس ثمنها مع احتساب رسوم التوصيل، لكن الدفع يتم بطريقة نقدية، وهو ما تنجرّ عنه، حسب المتحدّث، عدّة أخطار تتعلّق بصعوبات التوصيل وعدم وجود إطار قانوني يحمي المؤسّسة، مضيفًا أنه بعض الحالات يطفئ الزبائن هواتفهم بعد شحن السلعة المطلوبة، وهو ما يجعل المؤسّسة تتكبّد خسائر جرّاء ذلك.

أن خبراء في مجالي الاقتصاد وتكنولوجيات الاتّصال يعتقدون أن هذا النوع من المواقع لا يعكس حقيقة التجارة الإلكترونية في الجزائر، مادامت المعاملات المالية تتمّ في أغلب الأحيان بالطرق التقليدية، سواء بالشيك أو بالدفع النقدي المباشر، بينما تقتضي التجارة الإلكترونية الاعتماد بشكل أساسي على الدفع الإلكتروني وتقليص الاستخدام اليدوي إلى أقصى حدّ ممكن.

ولكن رسميا الانطلاقة الفعلية للتجارة الالكترونية في الجزائر أعلن عنها أنذاك وزير تكنولوجيا والاعلام ووزير التجارة شهر أفريل ٢٠٠٩ مؤكدين أن الجزائر سوف تحصل على إطار قانوني وتنظيمي يسمح بتأطير التجارة الالكترونية ويوفر الأمن والحماية اللازمين للبيانات والصفقات الإلكترونية.

وبالفعل بدأ النتعاملون الاقتصاديون يتحضرون لثورة التجارة الالكترونية، فقد إنطلقت بعض المحاولات المتواضعة لتطبيق هذه التجارة.

مزايا إعتماد الإقتصاد الجزائري على التجارة الإلكترونية :

-فتح آفاق واسعة أمام المؤسسات الإقتصادية الجزائرية خاصة تلك التي تشكو من مشكلة صعوبة دخولها إلى أسواق عالمية لصغر حجمها و إنخفاض مواردها.

-الإستفادة من الخدمات و السلع الأجنبية التكنولوجية المتطورة و بالتالي توفر إمكانيات إخراج الإقتصاد الجزائري من تخلفه و إعطائه قدرة تنافسية أكبر.

- تطوير الصادرات خارج المحروقات حيث أن منتجات جزائرية تجد طلبها في السوق العالمي، لكن نقص الإشهار الدولي للسلع الجزائرية يجعلها مجهولة لدى العالم

-تطوير العمل المصرفي الجزائري مما يتوافق مع متطلبات التجارة الإلكترونية الخاصة بطرق الدفع الإلكتروني المختلف

-سهولة إيصال المعلومة للمستهلك والوصول إليه ، سواء على المستوى العالمي أو المحلي

العقبات التي تواجهها التجارة الالكترونية في الجزائر

-تواجه الجزائر ضعف البنية الأساسية الضرورية لممارسة التجارة الإلكترونية على نطاق واسع من شبكات اتصالات سلكية واللاسلكية، حاسبات برمجيات ،زد إلى ذلك الثمن المرتفع نسبيا لموجات التردد وبطء الأنترنت، وعدم توافر خطوط الهاتف بالشكل المطلوب.

-**الواقع في الجزائر يؤكد** محدودية انتشار الانترنت ، حيث أن نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الانتشار عالمي لا يزال ضعيفا في الجزائر مقارنة حتى بالدول المجاورة ، إذ تبلغ في المغرب على سبيل المثال ١٤.٣٦% ، مقارنة بالجزائر التي لا تتعدى سوى ٥.٣٣ % .

-تعاني الجزائر من ضعف كبير في إنتاج السلع والخدمات المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال.

-تعتبر الجزائرمن الدول التي تحوي نسبة أمية مرتفعة و بالتالي فإن هؤلاء لا يفقهون حتى معنى أن تمارس التجارة على الانترنت و هذا عائق يحول دون إنتشار التجارة الإلكترونية.

-تعرف الجزائر ضعف في البنية التحتية للدفع الإلكتروني ، فأغلبية وسائل الدفع المستعملة في الجزائر فهي تقليدية ، وقد تأخرت البنوك الجزائرية كثيرا في إصدار وسائل دفع تتماشى مع التطورات التكنولوجية.

-تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث الوسائل و تقنيات الدفع الحديثة بالإضافة إلى التخوف من خوض غمار تجارة إفتراضية قد تلحق خسائر فادحة يصعب على دولة مثل الجزائر تغطيتها .

-عدم إنغراس التجارة الإلكترونية في عادات المجتمع الجزائري وهذا راجع إلى حداثة ظاهرة التجارة الإلكترونية وتميزها بالتغيير السريع.

-الجزائر لا تزال في مرحلة الخطر في مجال البيئة القانونية والتشريعية لهذه التجارة،ولا يزال الوعي والدور الذي يؤديه التشريع وأغراضه غير كاف.

الحلول التي يمكن إقتراحها للنهوض بالتجارة الإلكترونية في الجزائر

-البدء في تسويق الخدمات الحكومة الإلكترونية ،وتوضيح مميزاتها ومردودها الكبير على المواطن من نواحي كثيرة ، وتبين المبررات القوية اللازمة لاستخدامها ، حتى يزول التحفظ الموجود عند بعض المواطنين.

-إدراج تكنولوجيا المعلومات في جميع مناهج التعليم في الدولة.

-توفير البيئة الأساسية الضرورية لنجاح تطبيقات الحكومة الإلكترونية.

-دعم الاستعداد الإلكتروني لكافة فئات المجتمع وتشجيعهم على التحول إلى التجارة الألكترونية.

-إقامة بنية تحتية قوية مكونة من شبكات الاتصال ذات سرعة فائقة وقدرة كبيرة على المحافظة على سلامة المعلومات ،وتوفير تجهيزات الية، وتطوير برمجيات متخصصة ملائمة لطبيعة السوق الجزائري، ومعالجة قضية التسعير من خلال إعادة النظر في الأسعار لتتناسب مع مستويات دخل المواطنين.

-تشجيع النظام المصرفي على لعب دور أساسي ميسر ومسهل للتجارة الإلكترونية، من خلال تطوير التحويل الإلكتروني للأموال وتعميم وسائل الدفع الإلكتروني بإعتبارها أول خطوة لتبني هذه التجارة.

-السهر على إيجاد التنظيم القانوني والتشريعي اللازم لقيام وإعتماد التجارة الإلكترونية.

-إعداد المجتمع لتقبل فكرة التجارة الإلكترونية كسبيل حديث لإتمام المعاملات التجارية و هذا من خلال البرامج عبر وسائل الإعلام و الإتصال.

الخاتمة

أخيراً، ضرورة إيمان القائمين على إدارة القطاعات المختلفة في الدولة بأهمية التجارة الإلكترونية، وأن الدخول في هذا المجال لم يعد خياراً اقتصادياً فقط بل ضرورة لابد منها وأن التأخير في تطبيق استراتيجيات متكاملة للتجارة الإلكترونية لايؤدي فقط إلى التهميش الاقتصادي في ظل اقتصاد عالمي تتزايد فيه حجم المعاملات التجارية الإلكترونية، وإنما إلى المزيد من التدهور والتنافس الاقتصادي بسبب تناقص نصيب صادرات الدول العربية من الصادرات العالمية

شكرا لكم على حسن الاستماع
والسلام عليكم ورحمة الله
وبركاته